مثل ضرب زيد حال القيام اولم يوجد اذا عرفت هذا فنقول اذا قلت ضربتي زيدا ضربته فهل كان معناه اضربه بوقت ضربه اياي لم يكن حاد فا الا اذا اختص الضرب مع ذا الوقت فيكون معناه اوجدت انتفاء القيام عن زيد وقت ضربة اياي لم يكن الضرب المقيد رافعا فيكون الخبر الواضح الدلالة على وقوعه كاذبا سواء وجد مثل ضربه بغير ذا الوقت اولم يوجد مرة اوباطل فكطا نه اذا لم يضربه ولم تضربه وكنت بحيث ان ضربته ضربته عن كلامه فيه احاد غاير جاولقة يكفي ان الحكم اذا خباري يتعلق بارتباط احد الكونين بالاخر بالنسبة بزاجزاء الجزاء وان ساذهب اليه البيزانيون بالجانب كلام اهل العربية وكيف وهم يصدون ببيان بموميات القضايا المستعملة في العلوم والعرف وتوضيح الفرق بين بان كلم المجازات تتوقف على سببه لها وارتباط مسببه الشائع وجيه اشارة الى ان المقصود هو الارتباط بين الشرط والجزاء فهم كلام السكاكي يوافقوا اختياره الشارح وهذا الواقعة منسبه الى اهل العربية باسرهم باكنه كلام خاصري بادعاء البديهة ما راسه من جعل الشرط فيود اللمسئ ضبطا للكلام وتقليلا للانتشار اوربما ان حكمة الوضع هذا فيقال ان قوله ان يشتي اكرمه بمنزلة قوله اكرمه على تقدير مجيئه اوقت مجيئه اوفي وقت مجيئه والجزاء الحكم الخبري صورة كتاب لم يجتمع بالجملة ويرد عليه ان المقصود من تنزيله منزلة التنبيه على ان وقوع الشرط والجزاء كلاهما واجبا وعلى ان الغرض لها طي معرفة كون الجزاء معلقا بمعرفة كون الشرط معلقا عليه وما توهمه جاسوا من ان التعليق والشرطية مراد منه قبول الحكم على تقدير مجيئه اوقت مجيئه والحكم يجيء هنا فورتا ه واذا وقع الجزاء انشاء كقوله ان جاءك زيد فاكرمه كان ماضيا اي ان جاء فيما ماضيا ربما كان اما ويستمر هو از بوصر بما كان اما على ضياستر تا ويليه بما اذا وقع خبرا للمبتدا ان يكون صدرة الكلام لم تاصل والي السمع وهو شهيد كان الساعة واقعة لان الساعة غير مقطوع بوقوعه بل الغالب عدم اتيانها بحتة وهو انه لم يرد بالجزم القطع بوقوعه في الموضع معناه الحقيقي بل اريد سايع ذا عتقاد الراجح القابل مقام الجزم بالحاوات ولفا الركاكة ينتزل الوقوع موقعا اذا دون ذا في بالغالب ان الراجح الوقوع موقع اذا

المتساوي الكرخي موقع بان واما الغير راجح لا وقوعه جليس موقعا ان منها الا بتا ويلي
ما شذا ان الحكم الساعة والوقوع راجح لا وقوعه جليا يكون موقعا ان الا اذا الكتبي بعد بالجرد
عدم الجزم والركاز به جانب الوقوع وقوسر بكلا نه او يقال اريد ان الناد والغرب
الكونه موقعا ان منه الى كونه موقعا اذا اللهم ان يقصد نوع خصوص
بان التنكير يحمل شذا على التعظيم او التكثير او غيرة الغرض او التي تجيء تخصيصا بوجه
ما يجيئ لا يكون القطع بحصول الجنس موجبا للقطع بحصول ذا المخصوص بوجه او نوعا
واما ان حمل على مطلق النوعية او مطلق الوحدة كما مر المتبادر من كلام التلخيص كان
القطع بحصول الجنس موجبا للقطع بحصوله ضرورة ان الجنس لا يتحقق الا في ضمن فرد ما من
فرد من افراده بخلاف ان جنس الحسنة به مثلا فعل اذا جاء تم الحسنة كالواجب وقوعه
لكثرته وانتشاره بتحققه بكل فرد من افراده اكثر الوقوع منها مطلقا به مثلا فعل ان
تفعل حسنة كالواجب وقوعه لما ذكر بعينه فلا يكفي حينئذ وجه اختصاص احدى
الجايتين باذا واخراهما بان كلا مبرو بين ان تقول ان تعلت فوعا من العلم ان نوع كان منتصا
بكذا وان تقول ان تعلت العلم ان جنسه واردت حقيقته ولفا لو تورد تكلا نه بان ان
باذا والمحض شيئا منهما باحوالها واز اراد العموم على مذهبه اجيب عن ذا
بانه اراد تعريف الجنس على مذهب الجمهور وتعريف العموم على مذهبه مكانه قال المراد
الحسنة المطلقة ثم اللام فيها اما لتعريف الجنس بالمعنى الذي يعمه وا ما التعريف الجنس
بالمعنى الذي اخترنا ه والما كان مختارة واجبا الى العموم عن سرح بالاشكال ويكون له
اصل في البلاغة لما مر ره كلا سه يوا على ذا الوجيه قال لكون حصول الحسنة المطلقة
مفهوما عابه كثرة وقوع وانتشارها ولفا لو عرفت ذهابا الى كونها معهودة او تعريف جنس
يفرح بان المعرف به الحسنة المطلقة وقوعرفت ذهابا الى كونها معهودة حاقرة
بذا ذهانهم وساذ العلما لقوله لها حتياج اليها وكثرة دورها بينهم وهو تعريف الجنس
على ما اختاره او عرفت تعريف جنس اي بغير ان تذهب الى كونها معهودة وهو تعريف
الجنس على مذهب غيره ورحاصله ان الحسنة المطلقة عرفت اما لجعلها معهودة او بورة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)